الدولة ستواجه العناصر الخارجة على القانون في المحافظات الجنوبية بمسؤولية وطنية

أجهزة الأمن ضبطت ترسانة من الأسلحة في منزل باشراحيل

اليمن لا تكافح الإرهاب نيابة عن أحد وإنما لضرورة وطنية

عناصر التمرد والتخريب في صعدة تلفظ أنفاسها الأخيرة

هناك تنسيق بين (القاعدة) وعناصر التمرد بهدف الحصول على الأموال لعملياتهم الإرهابية

أي تدخل مباشر للقوات الأجنبية في اليمن تحت ذريعة مواجهة الإرهاب سيزيد من قوة تنظيم (القاعدة) الإرهابي

وأضاف :" يجب أن نفرق بين الممارسة الديمقراطية في العمل السياسي وبين ضرورة الوقوف ضد أعمال التخريب والإرهاب في المجتمع".

وتابع قائلاً :" أما الإساءة إلى سمعة اليمن الداخلية والخارجية لا اعتقد أن الجميع يدرك أنها لا تخدم مصالح الوطن ولا تساعد على التطور الديمقراطي كما أنها لا يمكن أن تصنف ضمن التنافس الشريف بين الأحزاب السياسية داخل المجتمع، وأن كانت بعض الأحزاب مع الأسف تفهم التنافس انه مواجهة مع الآخر وهذه بحد ذاتها مشكلة حقيقة نواجهها في المجتمع اليمني,وهذا فهم خاطئ وغير صحيح فأي حزب عندما ينافس سياسياً ويحصل على أغلبية تخوله ليتولى السلطة ويتولى الحكم وفقاً لتفويض الشعب عن طريق صناديق الإقتراع في إطار النهج الديمقراطي ينبغي على الجميع يؤمن بحق هذا الحزب في إدارة شؤون البلد وأن تسهم المعارضة في التقييم البناء والموضوعي لبرامجه وأن لا تعتبره خصما أو عدواً وأن تسعى أحزاب المعارضة لطرح برامج منافسة للفوز في الدورات الإنتخابية القادمة".. مشدداً على ضرورة أن يستوعب ويفهم الجميع أن الديمقراطية هي تنافس شريف وليست مواجهة وعداء وهذا هو الذي لم تستطع أن تفهمه مع الأسف أحزاب اللقاء المشترك حتى الآن وكثير من الصحف التابعة لهذه الأحزاب .

وبشأن تطلعات اليمن من مؤتمر لندن المرتقب انعقاده أواخر الشهر الجاري..قال الدكتور العليمي:" نحن نتوقع أن يكون هناك تعهدات والتزامات من المانحين بدعم اليمن وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية لمواجهة الإرهاب و نتوقع أيضاً تعهدات والتزامات بدعم تنموي لتسريع وتائر التنمية في اليمن بما ينعكس ايجابيا في التخفيف من الفقر و امتصاص البطالة ومعالجة للقضايا الإنسانية في اليمن".

وأعرب عن أمله أن يحقق المؤتمر هدفين أساسيين يتمثلان بتعزيز قدرات اليمن في مجال مكافحة الإرهاب،و كذا حشد الدعم التنموي لليمن لامتصاص البطالة وتحقيق تنمية متسارعة في الكثير من المناطق خاصة المناطق النائية التي فعلاً تحتاج إلى مزيد من التنمية والتي يشكل الفقر والبطالة فيها إحدى البؤر للتغرير على الشباب خصوصاً العاطلين لاستقطابهم إلى تنظيم القاعدة الإرهابي كما هو حادث في بعض المحافظات.

وفيما يتعلق بمتابعة اليمن لقضية المعتقلين اليمنيين في جوانتنامو والإجراءات التي تتبعها الدولة مع العائدين منهم .. أوضح نائب رئيس الوزراء أن القيادة السياسية والحكومة تتابع باهتمام قضيتهم.

وقال :" نحن طالبنا السلطات الأمريكية مرارا بإعادة هؤلاء اليمنيين إلى اليمن وهذا مبدأ ثابت نؤكده دائماً ونطالب الولايات المتحدة الأمريكية به".

وأضاف" ولدى عودتهم سوف يخضعون لإجراءات التحقيق التي تتخذ ضد العناصر المتهمة بالإرهاب بما فيها عناصر سبق ان استلمناها من جوانتنامو وتم إحالتهم إلى النيابة والى القضاء واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم طبقاً للملفات التي نتسلمها من الجانب الأمريكي ومن أدين سينال جزاءه ومن ثبتت براءته سيتم الإفراج عنه".

وأكد الدكتور العليمي أن اليمن دفعت فاتورة كبيرة جراء أعمال الإرهاب وقال" الجميع يدرك أن فاتورة الإرهاب التي دفعها اليمن كبيرة للغاية وانه بعد حادثة تفجير المدمرة الأمريكية كول تراجع نشاط ميناء عدن ،وبعد حادثة السفينة الفرنسية ليمبرج توقف ضخ البترول وامتنعت البواخر عن أن تأتي إلى اليمن ووضعت حينها الموانئ اليمنية في القائمة السوداء وتضاعفت رسوم التأمين على كل سفينة تصل إليها".

وأضاف "استطاعت اليمن وبجهود كبيرة من كافة الأجهزة الأمنية ووزارة النقل والوزارات المعنية والسلطة المحلية في المحافظات أن تعيد الموانئ اليمنية كما كانت عليه قبل هذه الحادثة من خلال هذه الإجراءات الأمنية التي اتخذتها ومن خلال مدونة السلوك الخاصة بأمن الموانئ".

وأكد أن اليمن استطاعت فعلاً أن تحوز على شهادة من مؤسسة النقل الدولية أن الموانئ اليمنية أصبحت آمنة وحتى رسوم التأمين التي كانت رفعت إلى 350 في المائة على البضائع والبواخر التي تأتي إلى اليمن عادت إلى مستواها الطبيعي.

ولفت إلى أن هذه الفاتورة امتدت إلى الاستثمار والى السياحة ،حيث تراجعت إيرادات السياحة وتأثر الاستثمار وانعكس تأثير ذلك أيضاً على كثير من القطاعات الأخرى بما في ذلك تراجع فرص العمل التي كانت تمتص البطالة وغيرها, منوها بأن هناك مئات الآلاف من اليمنيين الذين سرحوا من أعمالهم في القطاع السياحي، نتيجة تراجع مستوى إقبال السياح على اليمن في حين كانت هناك توقعات أن يصل عدد السواح الزائرين لليمن في 2010 إلى نحو مليوني سائح ،لكن الإرهاب قضى على كل هذه التوقعات.

وأكد الدكتور العليمي أن مكافحة الإرهاب في اليمن بدأ منذ وقت مبكر.. وقال" إن الإرهاب بدأ في اليمن منذ التسعينات قبل الحادي عشر من سبتمبر وكانت اليمن من الدول التي شاركت ودعمت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقعت من وزراء الداخلية ووزراء العدل في التسعينيات وكانت من أكثر الدول حماساً في توقيع هذه الاتفاقية لأننا كنا قد تعرضنا لأعمال إرهابية أضرت كثيراً بالأمن والاستقرار والاستثمار والاقتصاد والسياحة في اليمن"

وأضاف"نحن نطالب المجتمع الدولي اليوم فقط بأن يساعدنا ويدعم قدراتنا الاقتصادية والأمنية والعسكرية لكي نستمر في هذا العمل الذي بدأناه قبل العالم وبدأناه قبل الحادي عشر من سبتمبر".

وأكد أن اليمن لا تكافح الإرهاب من أجل احد أو نيابة عن أحد وإنما باعتبار ذلك ضرورة وطنية وواجب وطني وينبغي أن تقوم به الدولة بكافة مؤسساتها وكذا الشعب بأحزابه وفئاته وقواه الاجتماعية لمواجهة خطر الإرهاب وتفادي أضراره التي تلحق بالوطن والمواطن.

وأشار إلى أن هناك شخصيات اجتماعية وقوى السياسية في كثير من المناطق والمحافظات بدأت الآن تتعاون مع الدولة وبدأت تقدم معلومات عن العناصر الإرهابية بمناطقها ، معبرا عن أمله في أن يكون هناك مزيد من التعاون من المجتمع وأفراده لمكافحة الإرهاب والتعاون مع الأجهزة الأمنية لأن وجود العناصر الإرهابية في أية منطقة يشكل خطرا على تلك المنطقة وعلى المواطنين المتواجدين فيها.

وعن جوانب الدعم المطلوب من الجانب الأمريكي لمساعدة اليمن في مكافحة الإرهاب أوضح العليمي أن المطلوب هو تقديم الأسلحة و المعدات لوحدات مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الإستخبارية بما يسهم في تعزيز قدرات قوات مكافحة الإرهاب في مواجهة خلايا تنظيم القاعدة وصولا إلى القضاء عليه .

وجدد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن التأكيد على رفض اليمن المطلق لوجود أي قوى أمريكية أو أجنبية على الأراضي اليمنية تحت أي ذريعة.

وقال :"وجود قوات أجنبية في اليمن هذه مسألة مفروغ منها,و هذا قرار سيادي، نحن لا نقبل وجود أية قوات على الأراضي اليمنية على الإطلاق والقوات اليمنية قادرة على أن تقوم بواجباتها لمكافحة الإرهاب ومواجهة كافة التحديات ولا يمكن أن نسمح بأي وجود أجنبي في بلادنا على الإطلاق".

ونبه إلى أن أي تدخل مباشر من قبل القوات الأمريكية أو غيرها في اليمن تحت ذريعة مواجهة الإرهاب أو غيرها سيزيد من قوة تنظيم القاعدة الإرهابي ولن يضعفه.. مجددا التأكيد على موقف اليمن الواضح الرافض لتواجد أية قوة أجنبية على أراضيه, وحرص اليمن على مواصلة جهوده في مكافحة ومطاردة الخلايا الإرهابية بالاعتماد على القوات والإمكانيات اليمنية والإستفادة من الدعم الدولي في إطار الشراكة الدولية في مكافحة الإرهاب.

وحول مستجدات عمليات المواجهة من قبل أبطال القوات المسلحة والأمن مع عناصر فتنة الإرهاب والتخريب والتمرد في صعدة وسفيان, أكد العليمي أن عناصر التمرد تلفظ أنفاسها الأخيرة .. مجددا الدعوة لبقايا فلول تلك العناصر إلى أن تنتهز الفرصة التي أتاحتها الدولة لتجنح للسلم وتستجيب للدعوة التي أطلقها فخامة الأخ الرئيس والتي حثها فيها على أن تلتزم بالشروط الستة التي أعلنتها الحكومة لكي يتم وقف إطلاق النار والبدء بإعادة النازحين واستئناف إعادة الأعمار في محافظة صعدة.

وقال : نحن من هنا اليوم نجدد النداء ونؤكد أن دعوة فخامة الرئيس لهذه العناصر للالتزام بالشروط الستة هو الطريق الوحيد لوقف إطلاق النار وعودة النازحين وتعزيز الأمن والاستقرار".

وعن التنسيق بين عناصر التمرد بصعدة والعناصر الإرهابية لتنظيم القاعدة قال العليمي:" نعتقد أن هذا التنسيق موجود وهذا التنسيق أكده أحد عناصر تنظيم القاعدة (السعودي العوفي) الذي سلم نفسه للأجهزة الأمنية السعودية واليمنية وأعلن عن هذا التنسيق عبر وسائل الإعلام وأكد أنه ترك تنظيم القاعدة عندما لاحظ أن هناك نوعاً من التنسيق المشترك بين التنظيم وعناصر التمرد والإرهاب في صعدة وفي قضية اختطاف الأجانب.

ولفت إلى أنه في جانب السلاح والمخدرات هناك تنسيق بين القاعدة وعناصر التمرد بهدف الحصول على الأموال لتمويل عملياتهم الإرهابية سواء في صعدة أو خارجها.

وبخصوص التنسيق بين اليمن والسعودية في مجال مكافحة الإرهاب وهل يقتصر التنسيق على الجانب الأمني فقط, أوضح العليمي أن بين اليمن والمملكة معاهدات وليس فقط اتفاقيات منها معاهدة الطائف ومعاهدة جدة وانه بالعودة إلى هذه النصوص فهناك نصوص تقضي بان يكون هناك تعاون أمني ودفاعي وسياسي واقتصادي بين اليمن والمملكة، وهذا ما يترجم الآن من خلال التعاون والتنسيق بين الدولتين الشقيقتين.

وتابع : لا نستطيع أن نقول إن مكافحة الإرهاب مسؤولية دولة بعينها فالإرهاب ظاهرة عالمية وبالتالي فإن الضغط الذي تواجهه الحكومة اليمنية اليوم من المجتمع الدولي مبالغ فيه ومبالغ في القول أن اليمن أصبحت ملاذاً للإرهاب والإرهابيين،وهذه المبالغة هي التي ربما دفعت بهذه الدول إلى ممارسة هذه الضغوط.

وذهب إلى أن للإعلام دورا هاما في رسم هذه الصورة المغلوطة خصوصاً الإعلام المحلي بدرجة رئيسية, في وقت ينخفض دور الإعلام في تنوير المجتمع اليمني بمخاطر الإرهاب.

وأكد أن هناك تضخيماً من قبل وسائل الإعلام المحلية لحجم ومخاطر القاعدة في اليمن فضلا عن أن هناك تضخيماً لظاهرة الإرهاب على المستوى الخارجي وفي المقابل هناك دور ضعيف للإعلام في مؤازرة الدولة في مكافحة الإرهاب.

وقال: هذا الدور المزدوج مهم ويجب أن يقوم الإعلام المحلي بدور رئيسي في توضيح الحقائق أولا بالنسبة للمجتمع ومخاطر الإرهاب على مصالح الأمة والمجتمع وفي الوقت نفسه لا يضخم هذه الظاهرة حتى يظهر اليمن وكأنه ملاذا للإرهاب كما تصوره بعض وسائل الإعلام مع الأسف.

وبين العليمي أن تنظيم القاعدة يستهدف صغار السن .. وقال" لقد اطلعت على ملفات قضايا الكثير من الشباب الذين حاول تنظيم القاعدة ان يستقطبهم، وفعلاً كانوا في طريقهم الى تنفيذ اعمال ارهابية وهم في سن 16 إلى 17 سنة،ومن المعروف أن هذا التنظيم الإرهابي يركز على الشباب في هذه المرحلة العمرية بالذات".

وبشأن منح اليمن التأشيرة للمتهم النيجيري في محاولة تفجير طائرة مدنية أمريكية .. أوضح العليمي أن هذا الشخص جاء إلى اليمن لدراسة اللغة العربية ولم يكن لدى اليمن أي بلاغ عنه كما لم يدرج أسمه في قائمة المطلوبين أمنيا لأي دولة فضلا عن وجود تأشيرات امريكية وبريطانية على جوازه وهذا ساهم أيضا في إطمئنان الاجهزة المعنية في اليمن في منحه التأشيرة والسماح له بدخول اليمن.

وفيما يتعلق بالمشاكل الحاصلة في منطقة الجعاشن بمحافظة إب قال ان هذه القضية منظورة أمام السلطة المحلية بمحافظة إب و السلطات المحلية ينبغي عليها أن تتخذ كافة الاجراءات لحماية المواطنين في أي مكان، وأنا أؤكد انه عندما جاء مجموعة من المتظاهرين الى باب رئاسة الوزراء يوم الثلاثاء كان هناك لقاء معهم بالمسؤولين وحصل تواصل مع السلطات المحلية لاتخاذ كافة الاجراءات القانونية من أي تعسف أو من أي اعتداءات وفي إطار القانون والدستور .

وفيما يتعلق باتفاق الدوحة لإنهاء فتنة التمرد بصعدة أوضح العليمي ان الشروط الستة المعلنة من الدولة حاليا تستوعب كل ما ورد في اتفاق الدوحة .

وقال العليمي " الجميع يعرفون ان المتمردين هم الذين عطلوا الاتفاقية بسبب عدم نزولهم من جبل عزان المشرف على مطار صعدة وبالتالي انسحب الاشقاء القطريون من الوساطة عندما رفض المتمردون النزول من هذا الجبل ، الذي كان يفترض أن قيادة التمرد بمجرد نزول بقية تلك العناصر من هذا الجبل ستغادر الى دولة قطر بحسب الاتفاق ولكنهم رفضوا وبقوا في مكانهم يقاومون الدولة ويرتكبون الجرائم".

وفيما يتعلق بالزام المتمردين بتسليم الاسلحة أوضح الدكتور العليمي أن هناك شرطاً في الشروط الستة والمتمعن فيها سيجده بجانب أن الالتزام بالدستور والقانون يلزم المتمردين بذلك و بأن يكونوا مواطنين مثاليين يلتزمون بالدستور والقانون مع البند الذي يلزمهم على بتسليم الاسلحة والمنهوبات واطلاق المعتقلين بما في ذلك الاسلحة والمنهوبات التي سطو عليها من الجانب السعودي .

وعن عملية إعادة الاعمار في بعض مناطق محافظة صعدة المتضررة جراء فتنة التخريب والارهاب اشار العليمي إلى أن فخامة رئيس الجمهورية سبق واعلن في 17 يوليو 2008م وقف العمليات العسكرية في محافظة صعدة وشكل لجنة لتعزيز الامن والاستقرار فيها ووضعت عشرة بنود لتنفيذ ذلك بالتزامن مع جهود إعادة الإعمار.

ولفت إلى أن عناصر التخريب والإرهاب بصعدة قامت خلال الفترة من يوليو 2008 الى يوليو 2009 بتكريس استعداداتها لمواجهة جديدة من خلال شراء وتكديس الاسلحة وحفر الخنادق وواصلت تنصلها عن الإيفاء بالتزاماتها من اجل إحلال السلام فضلا عن الإستمرار في جرائمها بل والتمادي في الجرائم البشعة بقتل المواطنين الرافضين لتلك الفتنة والذين يعتبرهم المتمردون موالين للدولة وكذا تدمير منازلهم وتفجيرها بما فيها من اطفال ونساء وقطع الطرقات وتلغيمها وطرد السلطة المحلية المنتخبة لتحل عناصر التمرد مكانها في المديريات.

واوضح العليمي أن تلك الاعمال تمت في الوقت الذي تعمل فيه الدولة من اجل احلال السلام والاستقرار في صعدة وفي وقت تواصل الدولة جهودها لإعادة إعمار المناطق المتضررة من خلال صندوق الاعمار الذي كان انجز 50 بالمئة من اعماله, لافتا إلى أن الصندوق كان يمول إعادة الإعمار ويصرف الشيكات للمتضررين و حتى العناصر التخريبية الذين كانوا غير متواجدين في مناطقهم ومازالوا في الجبال ويحملون السلاح كان صندوق الاعمار يسلمهم الشيكات على أمل أن يدركوا جدية الدولة ولزرع الطمأنينة في نفوسهم بحصولهم على تمويل لإعادة بناء منازلهم المهدمة".

وأفاد أن فخامة الاخ الرئيس وجه الحكومة بإعتماد عشرة مليارات ريال لتمويل إعادة الاعمار في الوقت الذي كانت العناصر الارهابية والتخريبية تعد نفسها للسيطرة على صعدة وقتل المواطنين فيها .

وأكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن أن الدولة مازالت ملتزمة باعادة الاعمار مهما كلفها ذلك من ثمن لأن " ابناء صعدة هم ابناؤنا واخواننا وما نريد لأبناء صعدة إلا ان يعيشوا كما يعيش أبناؤهم واخوانهم اليمنيون في المناطق الاخرى".

ولفت الدكتور العليمي إلى أن المجتمع اليمني مجتمع مسلم عائلي وتقليدي, يعالج قضاياه بروح الاسرة وليس بقوة الدولة وحدها أو استخدام القوة المفرطة كما يدعي البعض، مستدلا على ذلك باستمرار الوساطات لإيقاف فتنة التمرد بصعدة منذ عام 2004م .واشار إلى أن الوساطات المتعددة لإحتواء الفتنة استمرت منذ نشوبها في 2004م وقدمت الحكومة التنازلات تلو الأخرى وتم الافراج عن السجناء من عناصر الإرهاب والتخريب التي لم تؤد جميعها إلى نتيجة أمام تعنت عناصر التمرد واصرارها على الإستمرار في غيها .

واعتبر أستمرار تلك الوساطات دليلا على أن الدولة تعالج المشاكل التي تواجهها بروح التسامح والأسرة الواحدة كما أن ذلك يجسد حرص الدولة على تجنب إرقة الدماء ومحاولتها إحتواء أية فتن تهدد بتفكك النسيج الاجتماعي، مؤكدا أن الدولة تتعامل مع المشاكل التي تحدث في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية بهذه الروح.

ولفت الدكتور العليمي إلى أن الدولة عالجت مطالب المتقاعدين وقضايا الاراضي السكنية، مشيرا إلى وجود آلاف الوحدات السكانية التي تنفذ حاليا في محافظتي عدن وحضرموت وغيرها من المحافظات لتوفير السكن لذوي الدخل المحدود .

وقال العليمي "هذه الروح ليست تراخيا أو ضعفا انما هي انطلاقاً من روح التسامح وهذه من سمات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ونحن نحمد الله تعالى ان هذه السمة موجودة لدى فخامته ".

وبخصوص المطلوبين من عناصر تنظيم القاعدة للمملكة العربية السعودية قال نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن " المملكة أعلنت قائمة تضم 85 شخصاً مطلوباً واعتقد ان جزءاً من هذا العدد موجود لدينا في اليمن ، وليس لدي معلومات مؤكدة عن عددهم لأن عدداً كبيراً قتلوا في الضربات الاخيرة لكني اعتقد انهم لايتجاوزون حتى الآن في ضوء ما قتل منهم في العمليات الاخيرة عشرين مطلوبا .

وأكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن أن الحكومة عملت كل ما في وسعها كي تسير عجلة التنمية بالتوازي مع جهودها في مكافحة الارهاب والقضاء على فتنة التخريب والتمرد في صعدة وضبط الخارجين على الدستور والقانون في بعض مناطق المحافظات الشرقية و الجنوبية.

ولفت إلى أن الحكومة نظمت مؤتمرات للاستثمار في عدن وحضرموت وصنعاء ومؤتمرات للسياحة رغم ان اليمن صنفت الآن في قائمة المناطق الخطرة بالنسبة للسياح، مؤكدا أن توفير الأمن والاستقرار شرط أساسي لعملية التنمية واعطاء المستثمرين الثقة للاستثمار لأنه لن يستثمر في منطقة خطرة أو قلقة .

وقال "إن تأجيل الحوار الوطني تم بناء على طلب اللجنة التحضيرية التي رأت ان عدد 300 من الشخصيات الاجتماعية والاحزاب والتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني غير كاف لهذا المؤتمر وبالتالي طلبت من فخامة الاخ الرئيس ان توسع المشاركة بحيث تشمل كافة القوى السياسية والحزبية والاجتماعية والاعلاميين والمثقفين والمفكرين والأدباء".

وأضاف " كان ذلك مبرر التأجيل بحيث تصبح المشاركة لا تقل عن خمسة آلاف من كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب والفئات السياسية وأمناء عموم المجالس المحلية في المحافظات بالاضافة الى الهيئات الإدارية في المحافظات, وكل القوى السياسية بما فيها المستقلة ينبغي ان يكون لها دور في هذه العملية ".

وأكد الدكتور العليمي أهمية مشاركة القيادات الشابة في مختلف المحافظات في الحوار الوطني بالإضافة إلى القوى التقليدية الموجودة منذ عشرات السنين، مشيرا إلى أن الحركة الاجتماعية في اليمن افرزت قوى شابة جديدة في مختلف المجالات.

وفيما يتعلق بمستوى استفادة الحكومة من تعهدات المانحين في مؤتمر لندن 2006 ، قال الدكتور العليمي " إن مخصصات الدعم التنموي لليمن التي تعهد بها المانحون تم التوقيع على معظمها بنسبة تزيد على 80 بالمئة وبالتالي اصبحت الآن هذه المبالغ التي تم التوقيع عليها تترجم فقط الى مشاريع تنموية".

وأضاف " هذه المشاريع تحتاج الى دراسة جدوى وايجاد آلية للتنفيذ يشرف عليها مجلس الوزراء وهذا الموضوع يناقش اسبوعياً ويقدم كل قطاع تقرير إلى مجلس الوزراء بما تم التوصل اليه في هذا الجانب" .

وجدد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن التأكيد على أن اليمن جزء من محيطها وأن مصيرها من مصير دول مجلس دول التعاون الخليجي وبالتالي لابد من وجود تحرك دبلوماسي واجتماعي واقتصادي وشعبي واعلامي معها وعلى كافة المستويات بما يخدم مصلحة اليمن ومصلحة المجتمع الخليجي.

واشار إلى أن اليمن تتواجد حاليا في عدد من مؤسسات مجلس التعاون الخليجي وتربطها بدول المجلس روابط وعلاقات واسعة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا, إلاأنها تطمح إلى الوصول إلى مواصلة تنمية وتوسيع التعاون القائم حاليا وصولا إلى الشراكة في كافة المجالات بمايعود بالفائدة المشتركة على الجميع .

وفيما إذا كانت اليمن ستأخذ التهديدات التي اطلقها تنظيم إرهابي في الصومالي بتصدير ارهابيين إلى اليمن على محمل الجد قال الدكتور العليمي " كما سبق ان نبهنا منذ سنوات من ان تدهور الأوضاع في الصومال وانفلات الأوضاع الأمنية سيشكل بيئة مناسبة للإرهابيين ولوجود طالبان اخرى في المنطقة, وكنا نطالب المجتمع الدولي منذ وقت مبكر بأن يقوم بمسؤولياته لدعم الدولة الصومالية ويساعدها على إعادة بناء مؤسساتها وتعزيز دعائم الأمن ولكن للأسف لم يسمعنا احد والآن نرى مايحدث في هذا البلد الشقيق من تواجد للعناصر الإرهابية ".

وبيّن العليمي أن اليمن اتخذت عدداً من الاجراءات الوقائية منها تعزيز قوات خفر السواحل والبحرية اليمنية وتعزيز علاقاتها مع دول الجوار منها جيبوتي، اريتريا، اثيوبيا ، والحكومة الصومالية الناشئة بما يعزز الاجراءات الامنية في ضوء المعلومات التي تتوفر لديها ".

وقال :"ايضاً لدينا قضية في غاية الاهمية وهي ضرورة مساهمة المجتمع الدولي بفاعلية في مواجة ظاهرة القرصنة ومساندة جهود اليمن في عملية الحد من التسلل والتهريب الى الشواطئ اليمنية ودعم قوات البحرية وقوات خفر السواحل اليمنية في هذا الجانب ".

وأشار إلى أن قوات التحالف الدولي موجودة في جنوبي البحر الاحمر وموجودة في البحر العربي والمحيط الهندي فهناك قوات دولية متواجدة برئاسة الولايات المتحدة الامريكية ولديها اساطيل في هذه المنطقة ونحن طلبنا منذ وقت مبكر ان تقوم هذه القوات بدورها في عملية الحد من التسلل والتهريب الى المنطقة اليمنية ومساعدة قوات البحرية وقوات خفر السواحل في هذا الجانب .

وأردف قائلا :" نحن نريد تعزيز ومساندة جهود قوات خفر السواحل والقوات البحرية في هذا الجانب ، ونحن بدأنا اجراءات على الشواطئ ، بدأنا اجراءات امنية ضد العناصر التي لديها سفن وتحاول التنقل بين شواطئ اليمن ودول القرن الافريقي ، وبدأنا نعمل اجراءات ضد هذه السفن وضد القائمين عليها وسنعمل على مزيد من تعزيز الاجراءات لكي نحد من هذا الموضوع " .

وفيما يتعلق باستضافة اليمن لخليجي عشرين قال العليمي "إن الجميع تابع الارهاصات التي كانت تنطلق من العناصر الحاقدة على اليمن وعلى عاصمته الاقتصادية والتجارية عدن التي ستقام فيها الدورة وابين ولم تنجح هذه العناصر في كل ما اطلقته من ارهاصات اعلامية".

واضاف " جاء امناء سر الاتحادات الخليجية الى صنعاء ونزل فريق منهم الى عدن واطلع على كل الاستعدادات التي تنفذها اليمن وكانت النتائج كما سمعتم الموافقة النهائية على اقامة هذه الفعالية في اليمن .

واردف " وفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رغم مشاغله الكثيرة في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد والتي يتحمل مسؤوليتها ايضاً أكد في مقابلة مع قناة (دبي الرياضية) ان اليمن سيوفر كافة التسهيلات والاجواء الآمنة لإقامة هذه البطولة".

وأكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن أن مشاريع خليجي عشرين يجري تنفيذها وفق برنامج زمني محدد وأن لجنة خليجي عشرين تجتمع اسبوعياً وتطلع على التقارير وتقيم مستوى الإنجاز طبقاً لهذا البرنامج الذي يسير تنفيذه بصورة ممتازة وتفوق التقديرات التي كانت وضعتها اللجنة .

وأشاد بالجهود المبذولة من قبل المعنيين بعملية تشييد المنشآت في الميدان ، مثمنا جهود قيادة السلطة المحلية في محافظات عدن ولحج وابين في سبيل متابعة إنجاز المشاريع والحرص على إظهار هذه المحافظات الثلاث بالمظهر المتميز الذي يليق باليمن استعداداً لإحتضان خليجي 20 .